

من وزير المالية
إلى

N° 2249

03/07/2017

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014
المرجع: مكتبكم الوارد بتاريخ 15 ماي 2017

تبعاً لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي ذكرتم بمقتضاه أنكم تعملون لدى شركة
"-----" طالبين تمكينكم من استرجاع مبالغ الخصم من المورد المنجز دون موجب
على أجوركم المعفاة من الضريبة طبقاً للفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 وذلك
بعنوان سنة 2014، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل وفي صورة
قيام المؤجر بالخصم من المورد على المرتبات والأجور المعفاة من الضريبة، فإنه يمكن
للأجراء المعنيين المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري
به العمل ولا يمكن للمؤجر القيام بأية تسوية بهذا العنوان.

غير أنه، وإذا ثبت أنكم معنيون بالفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014، وأخذاً بعين
الاعتبار لخصوصية الإجراء ذي الطابع الاجتماعي والمتعلق بتخفيف العبء الجبائي على
أصحاب الدخل الضعيف، فإنه يمكن لشركة "-----" وبصفة استثنائية أن ترجع لكم
مبالغ الخصم من المورد المنجز على أجوركم المعفاة من الضريبة على الدخل وطرح المبالغ
المذكورة من مجموع الخصوم من المورد التي سيتم دفعها لاحقاً للخزينة، سواء كانت هذه
الخصوم منجزة على المرتبات والأجور أو على أي مبالغ أخرى يشملها ميدان تطبيق
الخصم من المورد وذلك إلى غاية استيفاء طرحها.

مع العلم وأنه تم بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2017 مراجعة جدول
الضريبة على الدخل بالترفيف في الشريحة الأولى المعفاة من الضريبة إلى 5.000 دينار
وإلغاء أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية

للإمضاء: سهام بوعزيزي

الإمضاء: سهام بوعزيزي